PROVISIONAL

A/PV.2443

17 December 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الاربعمائة والثالثة والاربعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الاربعاء ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ٠٠ / ١١

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس:

تنظيم العمل .

التعيينات المنتظرة .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة اصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات المطبوعة باللغات الاخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية ، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة ايام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات ":

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث ان هذا المحضر وزع في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فان التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ٢٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70558/A

Digitized by UNOG LIBRARY

عقدت الجلسة عند الساعة ١١/٤٥نظر البند ٢٧ من جدول الاعمالتنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أرجو أن اذكر اعضاء الجمعية انه بعد جلسة هذا الصباح ، سوف نعقد جلسة عامة في الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم . واني آمل ان جميع الاعضاء سوف يحضرون في نفس الموعد حيث ان هذه الجلسة يجب ان تكون الجلسة الختامية للدورة الثلاثين للجمعية العامة . وان هذا سوف يكون ممكنا اذا انجزت اللجنة الخامسة أعمالها هذا الصباح ، كما تنوى أن تفعل . وأود الآن ان اشكر اللجنة الخامسة على كل الجهود التي بذلتها والعمل الذي حققته خلال الايام الماضية . ونحن جميعا نعلم تحت اية ضغوط عطلت هذه اللجنة خلال الايام القليلة الماضية .

لهذا السبب ، فسوف نجرى مناقشة هامة بعد ظهر اليوم حول الميزانية والمسائل المالية ثم جلسة نهاية الدورة ، التي يجب ان تعقد في حوالي الساعة السابعة .

التعيينات المنتظرة

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان التعيين الاول يتعلق بالبند ٢٧ من جدول الاعمال الخاص بـ لجنة ممارسة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين .

وموجب الفقرة العاشرة ٣ ، من قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د - ٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ ، فقد قررت الجمعية العامة تشكيل لجنة مكونة من ٢٠ دولة يتم تعيينها من جانب الجمعية العامة اثناء الدورة الحالية .
أدعو الان مثل السنغال الذي ، كما يذكر الاعضاء ، قد اقترح هذا القرار .

السيد رامفول (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : كما تتذكرون ، فانه خلال جلسة الجمعية التي عقدت يوم ١٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥ التي خصصت لقضية فلسطين ، فقد تحدثت قبل التصويت حول مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/PV.770 من اجل تقديم بعض الايضاحات التي تتعلق بالفقرة العاشرة ٣ من هذا المشروع ، والتي دعت لانشاء لجنة لتطبيق الحقوق الثابتة لشعب فلسطين .

وقد أوضحت ، في ذلك الحين ، ان هذه اللجنة سوف تتكون من ٢٠ عضوا يتم تعيينهم بمعرفة الجمعية العامة خلال الدورة الحالية . وبعد المشاورات التي جرت بين مختلف الوفود ، ابلغت بأن البلاد التالية قد اعربت عن رغبتها في الاشتراك في هذه اللجنة . وقد جرت المناقشات مع مختلف الاطراف المعنية ثم كلفت من قبل السادة المشتركين في تقديم مشروع القرار الذي وافقتم عليه في جلسة ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر ان أقدم للجمعية العامة القائمة التالية لاجراء هذه اللجنة لكي توافق عليها : افغانستان ، قبرص ، كويا ، غينيا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، لاوس ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطة ، باكستان ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، تركيا ، يوغوسلافيا .

ان الجمعية العامة قد وافقت من قبل على القرار الخاص بهذا الموضوع ، كما وافقت على أن يتم تشكيل اللجنة من ٢٠ عضوا ، وهكذا لم يكن امامنا الا ان نحدد اولئك الاعضاء ، وهذا هو ما فعلته الان . ويحددني الاصل في ان الجمعية سوف توافق على الاقتراح الذي تقدمت به نيابة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اعتقد ان الجميع قد سجلوا اسما* الوفود العشرين المقترحة .

السيد هيرتزوج (اسرائيل) (الكلمة بالانجليزية) : انني اود - لكي اتجنب كل لبس - ان اعلن رسميا ، باسم حكومة بلادي ، انها لن تتعاون مع هذه اللجنة المقترحة . لقد شكلت هذه اللجنة نتيجة للقرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) ، وهو من جانب واحد فقط ، ومتحيز ، بالإضافة الى انه قرار لا يتمشى ، بطبيعته ، مع عملية المفاوضات نحو السلم في الشرق الأوسط ، ووفقا لذلك فاننا نرفض هذه اللجنة ، ولن نتعاون معها .

كما اشرت امام هذه الجمعية العامة ، فانه ليس هناك اي تقدم في الشرق الاوسط ، دون التفاوض . فضلا عن ذلك ، فانه لم يحدث اي تفاوض دون ان يتم اي تقدم . ان عملية المفاوضات بغية التوصل الى سلم في الشرق الاوسط تقوم على اساس قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) . ونظرا لذلك فان مؤتمر جنيف قد عقدت تحت رئاسة الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، وقد تم ، في هذا الاطار الواسع ، التوصل الى تحقيق اتفاقيات في الشرق الاوسط ، اتفاقيتان مع مصر ، وواحدة مع سوريا . ان حكومة اسرائيل اعلنت انها على استعداد ان تستأنف المناقشات في جنيف ، على اساس خطاب لعقد اجتماع من قبل الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي .

ان ممثلي سوريا وغيرها من الدول العربية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية ، خلال الشهور القليلة الماضية ، اعلنوا في هذه الجمعية العامة ، وفي مناسبات اخرى ، ان نيتهم ترمي الى تفويض دعائم عملية التفاوض القائمة في الشرق الاوسط ، ونبذ الاتفاق القائم في الشرق الاوسط . وتنفيذا لخطتهم فان القرار ٣٣٧٦ (د - ٣٠) تم تقديمه . اننا نجد - تحديا لميثاق الامم المتحدة - ان مفهوم التفاوض قد تمت ازالته من هذا القرار . انني اقول ان هذه الجمعية العامة ، قد اشتركت في القضاء على عملية التفاوض بغية التوصل الى السلم ، التي تجرى الآن في الشرق الاوسط ، كما انه لتدعيم هذا الهدف للقضاء على المفاوضات ، فان هذا القرار شكل ايضا اللجنة المعنية ، التي لن ترتبط بها ، او نتعاون معها .

هناك خطوة اخرى في هذه العملية المفرضة للقضاة على التفاوض نحو السلم في الشرق الاوسط ، هي عقد اجتماع لمجلس الامن في ١٢ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ . هذه خطوة الى الوراثة نأسف لها ، وحكومة بلادي لن تتعاون مع اية تصرفات ترمي الى النيل من اسس المفاوضات ، نحو التوصل الى سلم في الشرق الاوسط ، كما وردت في قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) ، سوا* تم ذلك من جانب واحد ، او داخل اطار مؤتمر جنيف . لن نوافق على اية خطوة ترمي الى القضاة على عملية المفاوضات ، ومن ثم فان حكومة اسرائيل لن تتعاون ، او تصترف بهذه اللجنة .

ان سياسة حكومة اسرائيل بشأن قضية فلسطين ، قد ذكرت بوضوح من قبل وزير الخارجية امام الجمعية العامة .

اود ان اكرر مرة اخرى ملاحظة اخيرة امام الجمعية العامة ، وهي ان حكومة اسرائيل مستعدة في كل الاوقات ، ان تتفاوض نحو التوصل الى سلم عادل ودائم ، داخل اطار مؤتمر جنيف ، او على اساس منفرد ، نجد فيه كل الدول الاطراف في صراع الشرق الاوسط ، دون اية شروط مسبقة ، سوا* تتعلق بمضمون المناقشات ، او المشتركين في المفاوضات .

ان المأساة الكبرى لهذه الجمعية ، تتمثل في حقيقة انها قد اتخذت مثل هذه الخطوات الهائلة ، التي تتنافى مع ميثاق الامم المتحدة ، للقضاة على عملية التفاوض التي ترمي الى اقرار السلم في الشرق الاوسط .

السيد الرئيس ، اود في الختام ان اغتم هذه المناسبة ، لاعرب عن اسى التقدير لكم ، كرئيس لهذه الجمعية ، وعلى الاسلوب الرائع ، الذي ادرتم به مداولات هذه الجمعية ، ولقيادتكم الحكيمة ، وارشادكم ، وانصافكم ، ونزاهتكم .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد اخذت الجمعية العامة علما بالكلمة التي القاها

المتحدث الاخير . ولكن ، وفي ضوء هذا ، يمكن ان نعتبر ان الجمعية العامة تود ان تعيّن الدول الاعضاء الاتية ، كاعضاء في لجنة الحقوق الثابتة لشعب فلسطين ، وهي الدول المشرون التي تمت الموافقة عليها صباح اليوم : افغانستان ، كوبا ، قبرص ، غينيا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، لاوس ، مدغشقر ، ماليزيا ، مالطة ، باكستان ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، رومانيا ، السنغال ، سيراليون ، تونس ، تركيا وبيوغوسلافيا .

اذا لم يكن هناك اعتراض ، سوف اعتبر ان الجمعية توافق على اقتراح ممثل السنغال .
اذن تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بالنسبة للتعيين الاخر ، وفقا للبند ١٢٢ من

جدول الاعمال ، فهو يتعلق باللجنة الخاصة للحظر الكامل والعام لتجارب الاسلحة النووية . ان الجمعية العامة ، في الفقرة الثانية من القرار ٣٤٧٨ (د - ٣٠) في ١١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، قد طلبت من جميع الدول النووية ، الا يتأخر بد * المفاوضات عن ٣١ اذار / مارس ١٩٧٦ ، وان تدعو من ٢٥ الى ٣٠ دولة غير نووية ، يتم تعيينها من قبل رئيس الجمعية العامة ، بمشاور مع جميع المجموعات الاقليمية ، للمشاركة في هذه المفاوضات .

كما تتخيلون ، فقد كان يحدوني الامل في انني سأتمكن من ان اعلن عليكم تشكيل اللجنة الخاصة قبل نهاية هذه الدورة ، الا ان ذلك ليس ممكنا ، وبالطبع ، ليس هذا تقصيرا مني . انني سوف اتبع السوابق ، التي اقرت في الماضي ، وان اؤجل الى ما بعد ، الاعلان عن تشكيل هذه اللجنة ، بعد انتهاء هذه المشاورات .

هل هناك اية وفود تريد ان تتحدث حول هذا الموضوع ؟ هل اعتبر انني احظى بتفهم الجمعية العامة ؟ يبدو ذلك .

اود ان اشير الان الى المنصب الشاغر لمجلس محافظي الصندوق الخاص للامم المتحدة . ان السادة اعضاء الجمعية العامة ، سوف يتذكرون انه اثناء الجلسة العامة ٢٤٣٢ ، التي عقدت في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ ، فقد انتخبت الجمعية العامة ١٢ عضوا لمجلس المحافظين علما بان الترشيح الثالث من مجموعة دول اوربا الغربية والدول الاخرى ، سوف يعلن عنه فيما بعد .

لقد اخبرني رئيس هذه المجموعة الاقليمية ، بانه غير قادر بعد على ان يتقدم بالترشيح الاخير . لذلك ، اود ان اقترح ، انه وفقا للاجرا* المتبع في الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، قد سمحت الجمعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، اثناء دوراته التنظيمية لعام

١٩٧٦ ، ان ينتخب العضو الممثل لمجموعة دول اوروبا الغربية والدول الاخرى ، للمنتصب الذى
مايزال شاغرا . اذا لم يكن هناك اعتراض على هذا الاسلوب ، فسوف يتقرر ذلك .
ان ن تقرر ذلك .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٢/٠٠